الأمم المتحدة

DP/2024/18

Distr.: General
28 March 2024
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2024

من 3 إلى 7 حزيران/يونيه 2024، نيويورك

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رد الإدارة على تقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القطاع الخاص والتحول الهيكلي

أولا - مقدمة

1 - أجرى مكتب التقييم المستقل في عام 2023 تقييما للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القطاع الخاص والتحول الهيكلي. وتناول ذلك التقييم المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي لتنمية القطاع الخاص على المستويات الكلي (السياسات والحوافز والحوارات)، والمتوسط (التنمية المؤسسية، وسلسلة القيمة، والسوق والتجارة)، والأدنى (الإنتاجية والممارسات التجارية). وحلل التقييم جوانب مثل الجدوى والاتساق وكذلك فعالية واستدامة استراتيجية البرنامج وتدخلاته الممتدة من عام 2016 إلى عام 2022.

2 - إن التعاون مع القطاع الخاص مسألة شاملة في البرنامج الإنمائي، إذ ينطبق على جميع الأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، وعلى الحلول التي يبتكرها وعوامل التمكين الاستراتيجي التي يمتلكها. لذا تناول مكتب التقييم المستقل هذه المسألة باستفاضة. ففي الفترة من 2018 إلى 2021، على سبيل المثال، تناولت التقييمات الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لتنمية القطاع الخاص في البلدان المتأثرة بالنزاعات وأقل البلدان نموا، بما في ذلك الجوانب الجنسانية. وركزت التقييمات التي جاءت بعد ذلك على مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تمويل التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتمويل أهداف التنمية المستدامة، والحصول على الطاقة، والتكيف مع تغير المناخ، والتمكين الاقتصادي للشباب. فمنذ عام 2021، تضمنت ثمانية تقييمات مواضيعية، في المجمل، مبادرات تتعلق بالقطاع الخاص

240424 180424 24-05910 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أو بتمويل أهداف التنمية المستدامة[1]، مما أدى إلى تنفيذ أكثر من ثلاثين إجراء في هذا المجال في إطار رد الإدارة. والحالة هذه، وفي ضوء الإطار المرجعي المحدد للتقييم، واعتباراً للتقييمات السابقة، ينحصر نطاق التقييم الحالي في الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز القدرات الإنتاجية للقطاع الخاص من أجل تنمية اقتصادية شاملة للجميع ومراعية للبيئة، مع التركيز على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في مجالات الأعمال التجارية الزراعية والتصنيع وتجارة التجزئة[2].

3 - وشملت عملية التقييم مشاورات مستفيضة مع موظفي البرنامج الإنمائي والشركات ورواد الأعمال المشاركين في المبادرات العالمية للبرنامج[3]. وهذا أمر هام لأنه يكفل في نتائج التقييم وردود الإدارة عليها أن تكون معبرة عن المدخلات المقدمة من كل من الفريق المنفذ والشركاء من القطاع الخاص. وجدير بالذكر أن هذا التقييم أخذ بممارسة جديدة لمكتب التقييم المستقل ترمي إلى التشجيع على إجراء المزيد من المناقشات البناءة بشأن تقارير التقييم.

4 - ويقدر البرنامج الإنمائي اعتراف التقييم بأهمية البرنامج في تعزيز تنمية القطاع الخاص والتحول الهيكلي، وبقدرته على التكيف في هذا السياق. ويسلط التقييم الضوء على النتائج الناجحة والممارسات الجيدة في استراتيجية البرنامج الإنمائي بشأن القطاع الخاص، ويشدد على ما يضطلع به البرنامج الإنمائي في تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص من دور محوري أشادت به الجهات صاحبة المصلحة. وهذا دور هام لأن الشراكات مع القطاع الخاص جزء لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025، ولها أهمية بالغة للتعاون العالمي على النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ فترة طويلة بالدور الذي يؤديه تعزيز قدرات القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم، لا سيما عندما تُصمم التدخلات للتشجيع على اعتماد أهداف التنمية المستدامة باعتبارها الإطار الرئيسي لاستراتيجيات الشركات وعملياتها. لذلك، ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى العقدين الماضيين على تعزيز القدرة على مواءمة الاستثمارات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وللتعاون بصورة فعالة مع الحكومة والقطاع الخاص من أجل تحقيق التحول الهيكلي. ويتجلى هذا الالتزام في إطلاق استراتيجيتين لإشراك القطاع الخاص (2018-2022 و 2023-2025)، والموافقة على استراتيجية إشراك القطاع الخاص في نظم السلع الغذائية والزراعية، وإنشاء كل من مركز اسطنبول الدولي المعني بدور القطاع الخاص في التنمية، في عام 2011، ومركز التمويل المستدام، في عام 2019.

(1) تشمل هذه التقييمات دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان المتأثرة بالنزاعات (2021)، والتكيف مع تغير المناخ (2021)، والحصول على الطاقة وعملية التحول في مجال الطاقة (2022)، والتمكين الاقتصادي للشباب (2022)، بالإضافة إلى التقييمات التكوينية بشأن دمج مبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب (2022) وبشأن استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجائحة كوفيد-19 وتمويل أهداف التنمية المستدامة (2022). وهناك تقييمات أحدث تتعلق برقمنة الخدمات العامة (2023) وبإدارة النظم الإيكولوجية والحفاظ على التنوع البيولوجي (2024، تُنشر في وقت لاحق).

(2) لم يشمل التقييم مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تشرك القطاع الخاص في دعم أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الطاقة والتكيف مع تغير المناخ، نظرا لأن هذه المبادرات تم تقييمها مؤخرا.

(3) كما هو مبين في تقرير التقييم، أجري أكثر من 500 مقابلة في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقُطري. وشملت المشاورات مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بمن فيهم موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والقطاع الخاص، والحكومات الوطنية، فضلا عن شركاء الأمم المتحدة من أعضاء المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، ورد 447 ردا على دراسة استقصائية استهدفت الشركات ورواد المشاريع المشاركين في المبادرات العالمية للبرنامج الإنمائي، وهو ما مثل 33,5 في المائة من الأفراد المستهدفين.

5 - وحدد التقييم أيضا التحديات التي يجب على البرنامج الإنمائي أن يتغلب عليها كي ينجح في تنفيذ استراتيجيته الخاصة بالقطاع الخاص. ولكي تنجح استراتيجية البرنامج الإنمائي لتنمية القطاع الخاص والشراكة (2023-2025)، لابد من معالجة العوائق التشغيلية، مثل الاعتماد على استمرار الدعم المقدم من الجهات المانحة والخضوع لأفضليات هذه الجهات، حيث يفرض ذلك قيودا على عملية صنع القرار في البرنامج الإنمائي، كما يتعين تجاوز السياسات التي لا ترقى إلى المستوى الأمثل واللوائح المتجاوزة التي تنظم التعاون مع القطاع الخاص في مجال تقديم المنح. وقد تم بالفعل الاعتراف بهذه التحديات داخليا وتقرر التصدي لها في إطار التنفيذ الجاري لكل من الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي واستراتيجية القطاع الخاص. ويعرب البرنامج الإنمائي أيضا في هذا الصدد عن تقديره لاعتراف التقييم بالجهود التي تبذلها الإدارة لتنقيح السياسات، مما يجعل البرنامج الإنمائي متوائما مع الممارسات الجيدة التي تُلاحظ في سائر مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن تنقيح سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن بذل العناية الواجبة وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص دليل على هذه المبادرات الجارية.

6 - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بتحسين المرونة والشفافية والمساءلة عند دعم النهج المبتكرة في مجال الأعمال، بما يتماشى مع استراتيجيته لتنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة[4]. وبناء على ذلك، أنشأ البرنامج الإنمائي في شباط/فبراير 2022 فرقة عمل معنية بالقطاع الخاص لمواجهة العقبات التي تعرقل الشراكات مع القطاع الخاص. ومن النتائج المحرزة التعاون القوي على نطاق المكاتب والتخصصات والوظائف، وقيادة التحليل البحثي المتعمق، واقتراح حلول على صعيد السياسات العامة.

7 - ويرحب البرنامج الإنمائي في هذا الإطار بتقييم الدعم الذي يقدمه لتنمية القطاع الخاص وللتحول الهيكلي. فقد كانت نتائج التقييم واستنتاجاته وتوصياته كبيرة الفائدة وحسنة التوقيت، وفي ضوئها يُقدَّم هذا الرد من الإدارة بهدف تحسين القدرة على التنفيذ المتكامل والمعزز لمبادرات البرنامج الإنمائي في مجال تنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة معه. وعلاوة على ذلك، سيثري التقييم المساعي الجارية لفرقة العمل المعنية بالقطاع الخاص وسيكون مفيدا في تنقيح استراتيجية البرنامج الإنمائي لتنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة على الصعيدين النظري والعملي. وهذا يساهم في تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تعزيز اقتصاد أخضر وشامل للجميع يؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على الفقر.

ثانيا - القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة

8 - يصارع العالم حاليا حالة طوارئ كوكبية عصيبة تتميز بفقدان التنوع البيولوجي والتلوث وتغير المناخ. وتعطل أزمة الكوكب الثلاثية هذه التوازن البيئي العالمي الهش، وتهدد صحة الكوكب وتنوع أشكال الحياة فيه. وتتطلب مواجهة التحديات المتعددة الأوجه في عصرنا شراكات تعاونية شاملة. وتجسد أهداف التنمية المستدامة في هذا السياق خطة عالمية بتطلعات لا نظير لها تعالج هذه التحديات وتشجع في الوقت نفسه التنمية المستدامة الحقيقية التي تشمل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مع التزام لا يتزعزع بألا يترك الركب خلفه أحدا. بيد أن أهداف التنمية المستدامة حاليا بعيدة عن المسار الصحيح، حيث لا يوجد

(4) UNDP, Private Sector Development and Partnership Strategy (2023-2025), p. 41.

على المسار الصحيح سوى 15 في المائة من الغايات[5]. إضافة إلى ذلك، شهدت السنوات الأخيرة أزمات متراكمة أتت على عقود من التقدم الإنمائي. فقد كشف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن فجوة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة كلها زادت من 2,5 تريليون دولار في عام 2015 إلى أكثر من 4 تريليونات دولار سنويا في الفترة من عام 2023 إلى عام 2030، على أن أبرز أوجه النقص تُلاحظ في البنى التحتية للطاقة والمياه والنقل[6].

9 - ويشكل القطاع الخاص في ظل الواقع الحالي مصدرا لتحديات تعترض التنمية المستدامة، ولحلول تيسرها. فأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة هي السبب الجذري لأزمة الكوكب الثلاثية[7]. ويساهم القطاع الخاص بشكل كبير في المشاكل البيئية من خلال ممارسات تعظيم الربح التي تتجاهل الشواغل الاجتماعية والبيئية[8]. بيد أن القطاع الخاص يمتلك أيضا إمكانات هائلة بوصفه جهة فاعلة رئيسية في مواجهة الأزمة العالمية نظرا لوفرة موارده وقدرته على الابتكار ومرونته في إيجاد الحلول وتنفيذها. ويمكن أن تدفع المشاريع الخاصة عجلة النمو الاقتصادي وأن تكون رائدة في وضع حلول للتحديات الملحة التي يواجهها المجتمع من خلال الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة واستراتيجيات الابتكار.

10 - ويتجلى الدور المحوري الذي يؤديه القطاع الخاص في التنمية المستدامة في الزيادة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات العالمية المستدامة، حيث ارتفعت من 18,28 تريليون دولار إلى 35,3 تريليون دولار في الفترة من عام 2014 إلى عام 2020[9] - وهي زيادة مدهشة تبلغ نسبتها 25 في المائة. فقد صار المستثمرون يطالبون أكثر فأكثر بنتائج على صعيد الاستدامة، وصار أولو الحِجا من قادة الأعمال يعتبرون أهداف التنمية المستدامة إطارا لاجتياز الصعاب في مستقبل يلفه الغموض. وقد نجح البرنامج الإنمائي، من خلال استراتيجيته لتنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة، في تعزيز مشاركة القطاع الخاص، كما يتضح من مختلف الأمثلة الواردة في تقرير التقييم. وأدى ذلك إلى تدخلات وشراكات مؤثرة مع شركات متباينة الأحجام للتخفيف من آثار أزمة الكوكب والنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

11 - إن إشراك القطاع الخاص في خطة عام 2030 أمر بالغ الأهمية لمعالجة الأسباب الجذرية لأزمة الكوكب الثلاثية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوجد حركية متزايدة في اتجاه التغيير، إلا أنها لا تزال غير كافية لتحقيق طموحات خطة عام 2030 بالكامل. غير أن ثمة اتجاهات إيجابية تشير إلى حدوث تحول نحو زيادة الإقبال العام على الاستثمارات التي تركز على التنمية المستدامة[10]. وللاستفادة من هذه الاتجاهات بشكل فعال ومضاعفتها، لا بد من إجراء تغييرات نظمية. وينبغي من أجل ذلك الأخذ بنماذج أعمال مستدامة بديلة ومبتكرة، إلى جانب توفير حوافز السوق لتمويل واعتماد نماذج من هذا القبيل على

(5) United Nations, "Only 15 Per Cent of Global Development Goals on Track, as Multiple Factors Stall, Hamper, Reverse Inclusive and Sustained Development, Third Committee Stresses" (2023).

(6) UNCTAD, World Investment Report 2023, p. xv.

(7) United Nations, The Sustainable Development Goals Report 2022, p. 19.

(8) على سبيل المثال، فإن الغالبية العظمى من الاستثمارات السنوية في النظم الغذائية غير متوائمة وتترتب عليها نتائج سلبية، مما يؤدي إلى تكبد خسائر اجتماعية واقتصادية وبيئية خفية تبلغ قيمتها 12 تريليون دولار. انظر: The World Bank, Food Finance Architecture: Financing a Healthy, Equitable, and Sustainable Food System (2023).

(9) UNDP, Engaging the private sector to achieve the 2030 Agenda (2023).

(10) UNDP, Private Sector Development and Partnership Strategy (2023-2025), pp. 8-9.

نطاق واسع. وفي هذا السياق، يبرز التقييم الوضع الفريد للبرنامج الإنمائي الذي يمكنه من تعزيز تنمية القطاع الخاص والتحول الهيكلي، بالنظر إلى ولايته الشاملة وخبرته الواسعة. وهذا يجعل البرنامج في وضع يمكنه من النهوض بهدف جعل الأسواق تعمل وفق ما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا - الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القطاع الخاص والتحول الهيكلي

12 - يعود تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع القطاع الخاص إلى أواخر ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينيات ذلك القرن. وفي بداية العقد الأول من الألفية الثانية، عندما أنشأ الأمين العام كوفي عنان اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية[11]، كثف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوده إلى حد كبير للتعاون مع القطاع الخاص في المشاريع والمبادرات الإنمائية. وكان العامل المحرك لهذا التحول هو الاعتراف بأهمية هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

13 - وقد وُضعت أول استراتيجية عالمية شاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة[12] بعد أن حدد تحليل لعمل منظمات دولية أخرى عدة مجالات ذات ميزة نسبية. وبناء على هذا الأساس، مدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجيته للقطاع الخاص للفترة 2023-2025[13]. وإلى جانب العمل على توفير 1 تريليون دولار من رأس المال العام والخاص لأهداف التنمية المستدامة، تركز استراتيجية القطاع الخاص الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا على جعل الأسواق تعمل من أجل "مطمحين" إضافيين تم تحديدهما في الخطة الاستراتيجية: مساعدة 100 مليون شخص على التخلص من الفقر المتعدد الأبعاد ودعم حصول 500 مليون شخص على الطاقة. ونتيجة لزيادة أهمية عمل البرنامج الإنمائي في تنمية القطاع الخاص والتحول الهيكلي، شملت حافظة البرنامج الإنمائي بحلول الفترة 2016-2023 ما عدده 801 من المشاريع غطت، كليا أو جزئيا، أنشطة تهدف إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص والتحول الهيكلي. وبلغ إجمالي الميزانية 3,4 بلايين دولار (المتوسط السنوي هو 420 مليون دولار)، وهو ما يعكس زيادة اسمية عند المقارنة بتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترات السابقة.

14 - والدعم الذي يوفره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القطاع الخاص يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وإلى تحفيز الاستثمارات، والحد من الفقر والوقع البيئي للمؤسسات التجارية، فضلا عن تطبيق معايير حقوق الإنسان، وكل ذلك لتعزيز التنمية المستدامة. وعلى نحو ما أبرز التقييم،

(11) اللجنة مبادرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشئت لوضع توصيات استراتيجية بشأن كيفية تعزيز وجود قطاع خاص قوي للشعوب الأصلية وإنشاء برامج عملية يكون لها أبلغ أثر ممكن في تنمية القطاع الخاص في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وقد نُشرت النتائج في التقرير المعنون "إطلاق العنان لريادة الأعمال: جعل المؤسسات التجارية تعمل وفق ما يخدم مصالح الفقراء" (2004).

(12) تم إطلاق "استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة (2018-2022): جعل الأسواق تعمل وفق ما يخدم أهداف التنمية المستدامة" بهدف جعل الأسواق تعمل وفق ما يخدم أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على إدماج المجتمعات الفقيرة والمهمشة، بالشراكة مع الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات الأعمال التجارية.

(13) تعتمد استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي Private Sector Development and Partnership Strategy (2023-2025) على التقديرات والتقييمات - بما في ذلك استعراض منتصف المدة وتقييم الخطة الاستراتيجية السابقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وعلى الدروس المستفادة من التجربة. وقد خضعت لعملية استعراض وتشاور واسعة النطاق شملت أكثر من 180 من التعليقات والمساهمات والاقتراحات القيمة التي وردت من 83 زميلا في 22 فريقا مختلفا من أفرقة الخبراء.

تستفيد حاليا مبادرات البرنامج الإنمائي المتعلقة بإشراك القطاع الخاص من المرونة التي توفرها ولاية البرنامج لتكييف الاستجابات والنظم لتلبية احتياجات الحكومات والقطاع الخاص بصورة فعالة. كما أن إدماج هذه الولاية في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعد على مواصلة المؤسسات الوطنية تركيزها على الأفراد والمجتمعات المحلية الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب. وقد قام البرنامج الإنمائي في هذا الصدد بتيسير التوظيف والإدماج الاجتماعي والاقتصادي لما يقرب من 000 1 مهاجر فنزويلي في كولومبيا ما زال 70 في المائة منهم يعملون، بعد إغلاق المشروع، في المؤسسات التجارية التي أُلحقوا بها أول الأمر. وأبلغت المبادرة عن زيادات في المرتبات بمقدار 1,46 مرة وعن تحسُّن الضمان الاجتماعي. ومن الأمثلة الإيجابية الأخرى التي تجسد أيضا ممارسات جيدة في التعاون مع رابطات القطاع الخاص مبادرةُ الربط بين مؤسسات الأعمال (CBi)، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وتتفاعل هذه المبادرة استراتيجيا مع شبكات القطاع الخاص قبل حالات الطوارئ وأثناءها وبعدها، مما يعزز جهود الاستجابة والإنعاش. وقد تصدت الشبكات الأعضاء في مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال لـ 132 أزمة منذ إنشائها في أيار/مايو 2016، حيث حشدت 91 مليون دولار أمريكي وساعدت أكثر من 23 مليون شخص.

15 - وعلى نحو ما ورد في التقييم، تمكن البرنامج الإنمائي من تحقيق نتائج مجدية في مجالات مثل إتاحة سبل الحصول على التمويل وتيسير التجارة، على الرغم من التحديات المتعلقة بالسياسات والنظام المالي والقواعد المالية. ففي ملاوي، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتفعيل صندوق التشجيع على الابتكار، وهو ما أسفر عن حصول أكثر من 117 مشروعا على أكثر من 40 مليون دولار في شكل منح لاحتضان الشركات الناشئة، فضلا عن اختبار وتطوير نهج مبتكرة على صعيد الأعمال التجارية في القطاع الخاص. واستنادا إلى ما تحقق من نجاح والدروس المستفادة من هذه المبادرة المتعددة الشركاء، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مع الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة لإنشاء آلية منظمة للتمويل المختلط حشدت 35 مليون دولار للاستثمار في 50 مؤسسة تجارية في ملاوي بالشراكة مع Bamboo Capital Partners (التي تتولى إدارة صندوق بناء ملاوي BUILD Malawi Fund). وفي أوزبكستان، يسرت منصة التجارة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقود تصدير تزيد قيمتها عن 150 مليون دولار، مع استعداد معظم الجهات المشاركة للدفع مقابل خدمات المنصة. وفي الدول العربية، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل كبير في وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات والتصديق عليها (2019). وإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الإنمائي الدعم في تحديث الخدمات اللوجستية في الأردن ومصر، مما عزز كفاءة الإجراءات الحدودية من حيث الوقت والتكلفة.

16 - كما عولجت من خلال التعاون مع القطاع الخاص القضايا الحرجة المرتبطة بأزمة الكوكب الثلاثية. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو حاليا أحد أكبر الجهات المقدمة للخدمات في منظومة الأمم المتحدة التي تعمل على مساعدة البلدان على التكيف مع تغير المناخ والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وكما هو موضح في التقييم، يشكل الدعم الطويل الأجل الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحكومة الصين أحد أهم التغيرات التي أجرتها المنظمة في هذا المجال، مما أدى إلى تطوير صناعة خلايا الوقود، باستثمارات بلغت 2,2 بليون دولار. وأما في مصر، فساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التحول الهيكلي لسوق الطاقة النظيفة، حيث تم بيع أكثر من 200 مليون مصباح تعمل بالصمام الثنائي الباعث للضوء ومنح فترة سداد للمستثمرين مدتها خمسة أشهر. وعلاوة على ذلك، حفزت المشاريع المضطلع بها في

إطار حافظات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالطبيعة والمناخ والطاقة تنمية القطاع الخاص والتحول الهيكلي من خلال إدخال تغييرات في السياسات واللوائح التنظيمية ومن خلال تقديم الدعم المباشر لرواد الأعمال. وتجسد هذه الجهود أمثلة على التزام البرنامج الإنمائي بدفع عجلة التنمية المستدامة من خلال الشراكات الاستراتيجية والنهج الابتكارية.

17 - ويدعم البرنامج الإنمائي بنشاط البلدان في صياغة استراتيجيات وطنية لتمويل التنمية المستدامة، مع التركيز على المبادرات المحفزة، وحشد التمويل من القطاع الخاص، وبناء الشراكات، وتوسيع نطاق آليات التمويل المبتكرة، وتحسين فعالية الموارد المالية[14]. ومن خلال مبادرات مثل برنامج سلاسل القيمة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على الحلول المتكاملة للتعاون بين القطاع الخاص والحكومات وشركاء التنمية، حشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1 بليون دولار لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات ودعم 35 مليون شخص بخدمات أفضل لمعالجة الفقر. ويتم في إندونيسيا وماليزيا استخدام خرائط المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة جنبا إلى جنب مع تقييمات تمويل التنمية للتأثير على السياسة العامة في مجالات مثل تشجيع الاستثمار وتيسيره[15].

18 - وعلى نحو ما تم التأكيد عليه في تقرير التقييم، وفر الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرقمنة الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وإنشاء منصات التجارة الإلكترونية دعما مهما خلال جائحة كوفيد-19 للمشاريع التجارية المتعثرة. ووجدت أمثلة إيجابية على هذه الجهود في كولومبيا، حيث أبلغ نصف المشاريع البالغة الصغر المشمولة بالدعم عن زيادة في المبيعات بنسبة 20 في المائة؛ وإكوادور، حيث أبلغت 31 في المائة من الشركات المدعومة عن انخفاض مخاطر إغلاق الأعمال التجارية؛ وأوغندا، حيث سجل أكثر من 000 4 بائع منتجاتهم عبر الإنترنت، فباعوا أكثر من 000 300 وحدة شهريا وزادوا أرباحهم اليومية أثناء الجائحة.

19 - وشدد التقييم أيضا على عمل البرنامج الإنمائي باستمرار على إشراك المرأة في جهود تنمية القطاع الخاص. ومن الأمثلة ذات الصلة مراكز الموارد المخصصة للمرأة في أذربيجان ونظام إدارة معلومات المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في نيبال، فضلا عن منح شهادة ضمان المساواة بين الجنسين لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والمتناهية الصغر والصغيرة في مصر، وهو المؤسسة العامة الأولى من نوعها في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، عززت عملية منح شهادات ضمان المساواة بين الجنسين السياسات الداخلية للشركات، وحدت من مخاطر التمييز الجنساني.

20 - وقد أسفرت مساعي البرنامج الإنمائي الرامية إلى تعزيز النهج المتكاملة عن نجاح أوجه التآزر الرامية إلى دعم المبادرات التي يقودها مركز التمويل المستدام وبالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ولا سيما في مجال التمويل الرقمي والتكنولوجيا المالية. وكانت دعوة مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لتقديم مقترحات بإنشاء برامج مشتركة لتمويل أهداف التنمية المستدامة هي الأولى من نوعها؛ وكان البرنامج الإنمائي أكبر متلق للتمويل، حيث حصل على أكثر من 15,5 مليون دولار (وجاء صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في المرتبة الثانية، حيث تلقى 15 مليون دولار). وشارك البرنامج

(14) UNDP, Private Sector Development and Partnership Strategy (2023-2025), p. 19.

(15) UNDP. Sustainable Finance Hub Integrated Services: Unlocking Private Capital & Aligning Business Operations For The SDGs, p. 3.

الإنمائي في سبعة من البرامج المشتركة التسعة الأبرز، حيث قام بدور الوكالة الرائدة في خمسة برامج من البرامج التسعة (من أصل 155 مشروعا قدمت) (بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية كشريك رئيسي في ثلاثة من البرامج).

21 - ويبرز التقييم أيضا الكيفية التي تطور بها استثمار البرنامج الإنمائي في دعم البلدان والقطاع الخاص في مجال التمويل المستدام ليصبح مجالا رئيسيا من مجالات الخبرة يلبي احتياجات القطاع الخاص. ويسترشد البرنامج الإنمائي باستراتيجية تنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة وبتوصيات التقييم، ويلتزم بتعزيز الشراكات مع مؤسسات الأعمال التجارية والحكومات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة لتعزيز فعالية وعمق الدعم المقدم لتنمية القطاع الخاص والتحول الهيكلي. ويستلزم ذلك تحسين نظريته عن التغيير، وتعزيز القدرة المؤسسية، وإرساء ثقافة مؤسسية أكثر مواتاة، على النحو المفصل في الفرع التالي.

رابعا - النتائج والاستنتاجات التي خلُص إليها التقييم

22 - يرحب البرنامج الإنمائي بتقييم الدعم الذي يقدمه لتنمية القطاع الخاص والتحول الهيكلي، ويقر بأهمية التقييم في توجيه عمليات التعديل التي لا غنى عنها لنجاح تنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي. وبالنظر إلى تركيز هذا التقييم على السياسات والجدوى والاتساق والفعالية والاستدامة، فهو أداة قيمة لتعزيز جهود البرنامج الإنمائي في مجال تنمية القطاع الخاص والشراكة معه، بما يكفل التحسين المستمر لنهجه. ويسر البرنامج الإنمائي بوجه خاص أن يلاحظ إبراز التقييم أهمية تنمية القطاع الخاص والتغيير الهيكلي في إطار ولاية البرنامج، وتأكيده لقدرة البرنامج على التكيف والتزامه بالتصدي للتحديات العالمية من خلال الشراكات. ويعترف التقييم أيضا بالقيمة الفريدة التي يضيفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والنجاحات التي حققها في مجالات مثل التمويل المستدام والعلاقة بين الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والرقمنة وتعزيز الممارسات الأكثر مراعاة للبيئة. وعلى نحو ما سجل التقييم أيضا، ما زالت تحديات، مثل الاعتماد على ما تقدمه الجهات المانحة من دعم وعلى أفضليات تلك الجهات، وثقافة المنظمة، ولوائح تقديم المنح التي تجاوزها الزمن، تشكل قيودا رئيسية تؤثر على عملية صنع القرار.

23 - ومن الجدير بالذكر أن تعاون البرنامج مع القطاع الخاص مسألة شاملة لجميع الأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، وللحلول الإنمائية التي يبتكرها البرنامج، ولما لدى البرنامج من عوامل التمكين الاستراتيجي. لذلك، كان هذا المجال موضع اهتمام متزايد من جانب مكتب التقييم المستقل، خاصة بعد إطلاق أول استراتيجية عالمية للبرنامج لتنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة في عام 2018. وجرى في هذا الصدد خلال السنوات الأربع الماضية وحدها تقييم تعاون البرنامج الإنمائي مع القطاع الخاص في إطار ثمانية تقييمات مواضيعية عالمية[16]، مما أدى إلى تنفيذ أكثر من ثلاثين إجراء من الإجراءات المتخذة في إطار رد الإدارة والتي تركز على هذا المجال الاستراتيجي. وشددت أربعة من هذه التقييمات الثمانية على إشراك القطاع الخاص: "تقييم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتكيف مع تغير

(16) تشمل هذه التقييمات دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان المتأثرة بالنزاعات (2021)، والتكيف مع تغير المناخ (2021)، والحصول على الطاقة وعملية التحول في مجال الطاقة (2022)، والتمكين الاقتصادي للشباب (2022)، بالإضافة إلى التقييمات التكوينية بشأن دمج المبادئ المتعلقة بعدم ترك أي أحد خلف الركب (2022)، واستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجائحة كوفيد-19 وتمويل أهداف التنمية المستدامة (2022). وهناك تقييمات أحدث تتعلق برقمنة الخدمات العامة (2023) وبإدارة النظم الإيكولوجية والحفاظ على التنوع البيولوجي (2024، تنشر في وقت لاحق).

المناخ" (2021)، و "دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحصـــول على الطاقة والتحول في مجال الطاقة" (2022)، و "تقييم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتمكين الاقتصـــادي للشـــباب" (2022)، و "تمويل التعافي: تقييم تكويني لاســـتجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجائحة كوفيد-19 وتمويل أهداف التنمية المستدامة" (2022).

24 - ولذلك، فإن استجابة الإدارة لهذه التقييمات المواضيعية الثمانية يساعد أيضا على المضي قدما بتنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقييم. فعلى سبيل المثال، شجع تصميم خريطة طريق استراتيجية لتمويل التنمية على تقديم دعم أكثر تكاملا واتساقا لخدمات التمويل المستدام التي يقدمها البرنامج الإنمائي، تمشيا مع التوصية 1 الواردة في التقييم الحالي[17]. كما تعززت قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نشر هذه العروض بفضل بدء تنفيذ خريطة الطريق من خلال أكاديمية تمويل أهداف التنمية المستدامة، التي دربت أكثر من 100 مكتب قطري على عروض التمويل المستدام الأربعة الموحدة والمترابطة التي يوفرها البرنامج الإنمائي. واتساقا مع التوصية 5، استثمر البرنامج الإنمائي في الحد من المخاطر واستخدام الحلول المتاحة على نطاق أضيق لزيادة فرص الحصول على الطاقة خارج الشبكة في المجتمعات النائية والريفية[18]. فعلى ســـبيل المثال، بدأ في نهاية عام 2022 تنفيذ برنامج الشـــبكات المصـــغرة في أفريقيا، الذي يدعم جذب الاستثمار الخاص في 21 بلدا في أفريقيا ويخفض تكاليف الشبكات الصغيرة للبطاريات الشمسية. وأخيرا، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزيادة الدعم المقدم إلى المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمنظمات المجتمعية بشأن التكيف مع تغير المناخ[19]، تمشيا مع التوصيتين 2 و 3. وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2021 مبادرة ســـوق الابتكار في مجال التكيف، وهي مبادرة اســـتراتيجية متعددة أصحاب المصلحة تعزز توسيع نطاق التكيف على المستوى المحلي من أجل تسخير الموارد والخبرة الفنية والدعم لتيسير الحصول على تمويل تغير المناخ على الصعيد المحلي.

25 - ويقبل البرنامج الإنمائي تماما التوصيات الواردة في تقييم الدعم الذي يقدمه لتنمية القطاع الخاص والتحول الهيكلي. واســـتنادا إلى جميع التقييمات الســـابقة المذكورة أعلاه التي قيمت تعاون البرنامج الإنمائي مع القطاع الخاص، يعطي هذا الرد من الإدارة الأولوية للإجراءات الرامية إلى تحقيق اتســـاق الســـياســـات. ويســـتلزم ذلك تحديث نظرية التغيير المتعلقة باســـتراتيجية تنمية القطاع الخاص وإرســـاء علاقات الشـــراكة، وتعزيز العروض المتصلة مباشرة بالتوصيات، وتعزيز القدرة المؤسسية عن طريق التدريب وتنقيح المبادئ التوجيهية، فضلا عن تعزيز ثقافة مواتية في المنظمة.

26 - وعلاوة على ذلك، واعترافا بالحاجة إلى التواصل المستمر مع الجهات المانحة، تنطوي الإجراءات المتوخاة في إطار هذا الرد على تعزيز جهود الدعوة وتدعو إلى العمل بهدف زيادة وعي المانحين وتحســـين التدخلات على المستويين الكلي والمتوسط. ومن أجل تحقيق نتائج فعالة، ستقام في إطار رد الإدارة شراكات مع مؤسسات تمويل التنمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. كما ستستفيد الإجراءات المتوخاة في إطار الرد من المبادرات الجارية، مثل فرقة العمل المعنية بالقطاع الخاص، التي تعمل على تحديث لوائح إشـــراك

(17) Independent Evaluation Office, Financing the Recovery: A Formative Evaluation of UNDP's Response to the COVID-19 Pandemic and SDG Financing (2022).

(18) Independent Evaluation Office, UNDP Support to Energy Access and Transition (2022).

(19) Independent Evaluation Office, Evaluation of UNDP Support to Climate Change Adaptation (2021).

القطاع الخاص، وأكاديمية تمويل أهداف التنمية المستدامة، التي توفر التدريب والمعارف وسبل الوصول إلى الخبراء الذين يبنون القدرات عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه.

27 - ويقبل البرنامج الإنمائي تماما التوصية 1 ومن ثم سيحسن نظرية التغيير في إطار استراتيجيته لتنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة من خلال إجراء مشاورات عالمية من شأنها أن تعزز المناقشات الجارية بشأن عروض خدمات شبكة السياسات العالمية على الصعيدين القطري والإقليمي. وسيشرك البرنامج الإنمائي، تمشيا مع التوصية، أصحاب المصلحة من القطاع الخاص خلال جميع المناقشات، وهو ما سيعزز مشاركة الأطراف المهتمة ذات الصلة في وضع خطة العمل وحضور المشاورات. وستبلور نظرية التغيير بحيث تبين بوضوح كيف يمكن أن يدعم التطبيق المتكامل لعروض الخدمات التي يقدمها البرنامج الإنمائي تنمية القطاع الخاص وتحويله. وستنظر عملية الاستعراض في التحديات التي تواجهها الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وستتفاعل كذلك مع الشركات الأكبر حجما وشبكة مؤسسات القطاع الخاص.

28 - كما يقبل البرنامج الإنمائي تماما التوصية 2، التي تتماشى مع هدف رئيسي لحافظته الحالية: التحول الاقتصادي إلى نظم الطاقة الخفيضة الكربون وتحديد وتقديم حلول قائمة على المناخ والطبيعة يحركها السوق. وسيركز البرنامج الإنمائي على استعراض وتعزيز عرض خدماته المتعلق بالتجارة وسلاسل القيمة، وهو ما سيوفر نهجا متكاملا وشاملا للقطاع الخاص والبرامج التجارية، يعالج أيضا الاختناقات وتنمية القدرات على المستويات الكلية والمتوسطة والجزئية لتشجيع التغيير النظمي في طريقة عمل الأسواق. وسينطوي تخطيط وتنفيذ هذه الإجراءات على بذل جهود في مجال الدعوة لزيادة الوعي بين الجهات المانحة والبلدان المضيفة بفوائد الاستثمار في تحليل الأسواق من أجل وضع سياسات مستنيرة. وسيعزز البرنامج الإنمائي أيضا التعاون فيما بين الوكالات بالدمج بين خدماته وأدوات الوكالات المتخصصة المتعلقة بالاستعلامات عن السوق وتوفير المساعدة التقنية لتطوير سلاسل القيمة. وسيجري أيضا استكشاف أوجه التآزر مع الإجراءات الأخرى المتوخاة في إطار رد الإدارة، ولا سيما فيما يتعلق بالتوصية 4 بشأن تعزيز تعاون البرنامج الإنمائي مع كبريات الشركات وشبكات الشركات. وأخيرا، سيكفل البرنامج الإنمائي توفير التوجيه الشامل للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بشأن الاستخدام الفعال لمركز اسطنبول الدولي المعني بدور القطاع الخاص في التنمية ومركز التمويل المستدام. وتهدف هذه الموارد إلى تعزيز النتائج على الصعيد القطري.

29 - ويقبل البرنامج الإنمائي التوصية 3 تماما ويلتزم بتعزيز الدعم الذي يقدمه للتحول الهيكلي وتنمية القطاع الخاص، ولا سيما في القطاعات ذات الأهمية المحورية للحد من الفقر وإقامة اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة. ويوجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل جهوده نحو التأثير على السياسات واللوائح الحكومية على المستوى الكلي لاستهداف القطاعات الأكثر قدرة على المساهمة في الحد من الفقر والاقتصاد الأخضر، مثل قطاع الطاقة، والاقتصادات القائمة على الطبيعة، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وسلاسل القيمة الزراعية، والأعمال التجارية المملوكة للنساء، والتي تُمنح لها الأولوية في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لذلك سيواصل البرنامج الإنمائي، استجابة لهذه التوصية، التعاون مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لدعم الأدوات التحليلية والاستشرافية الحالية، مثل سيناريو دفع أهداف التنمية المستدامة، وأطر السياسات، ونظم إدارة المعارف. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بطرح مجموعة من الأدوات التحليلية في 40 بلدا، بهدف تمكين الحكومات من اجتياز الظروف الاقتصادية

المعقدة وتعزيز التنمية المستدامة. وسيركز البرنامج أيضا على الاستفادة من استخدام الأدوات الرئيسية المتاحة حاليا لاتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة مثل خرائط المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة، التي تتضمن آراء مستنيرة بشأن الأسواق استخدمتها المكاتب القطرية لبلورة استراتيجياتها بشأن إشراك القطاع الخاص ولتوجيه البرامج التي تنشئها الحكومات المضيفة لدعم المشاريع. ولاستكشاف أوجه التآزر مع التوصية 2، سيُدرج فرع عن خرائط المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة في المبادئ التوجيهية الرامية إلى تعزيز إدماج النهج القائمة على آليات السوق في مبادرات تنمية القطاع الخاص.

30 - ويقبل البرنامج الإنمائي تماما التوصية 4، التي تسلط الضوء على الواقع المتغير لشراكاته مع الشركات الرائدة على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. فعلى سبيل المثال، تعمل الشراكة المقامة مع شركة سامسونغ للإلكترونيات على تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مبادرات مثل تطبيق الهواتف المحمولة للأهداف العالمية (Samsung Global Goals)، المثبت مسبقا على جميع أجهزة غالاكسي المحمولة، والذي يثقف المستخدمين بشأن الأهداف العالمية ويحفز على تقديم التبرعات من خلال تطبيق سامسونغ لتبرعات الشركات، وكذلك الحصول على تبرعات من الأفراد. ويعمل البرنامج الإنمائي أيضا مع رابطات وتحالفات القطاع الخاص، بما في ذلك الكيانات المعنية، مثل المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، وغرفة التجارة الدولية، والمنتدى الاقتصادي العالمي. وبما أن البرنامج الإنمائي منخرط حاليا في وضع نهج مبتكرة لتوسيع نطاق شراكاته مع القطاع الخاص، سيركز الرد على هذه التوصية على تحسين القدرة على تعزيز تعاون البرنامج الإنمائي مع كبريات الشركات ومؤسسات القطاع الخاص. ويشمل ذلك إجراء تحليل وتقديم إرشادات حول كيفية تعزيز الحوار مع هذه الجهات صاحبة المصلحة.

31 - ويقبل البرنامج الإنمائي تماما التوصية 5 ويسلّم بما خلص إليه التقييم من أن دور البرنامج الإنمائي في بث الثقة في الأسواق والحد من مخاطر الاستثمارات من خلال تدخلات متعلقة بالحوكمة وسيادة القانون يستدعي مزيدا من البحث. وسيقوم البرنامج الإنمائي، استجابة لهذه التوصية واستكمالا للجهود الحالية المبذولة لجذب الاستثمار الوطني والأجنبي، بتحديث عرضه بشأن توفير خدمات التمويل الخاص ومواءمة أساليب تسيير الأعمال من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيقوم البرنامج الإنمائي بذلك بالتعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي والمستثمرين، تمشيا مع اقتراح التقييم بأن يواصل البرنامج الإنمائي تيسير التعاون مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية من أجل تعزيز مواءمة التدفقات المالية على نحو أقوى بهدف تهيئة فرص في القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

32 - ويقبل البرنامج الإنمائي تماما التوصية 6، ويلاحظ مع التقدير أن التقييم يعترف بالجهود الجارية لتحديد مواطن الصعوبة وتعزيز إطار السياسات الداخلية، مثل النهج الاستباقي الذي يعمل به البرنامج الإنمائي للنهوض بالشراكات مع القطاع الخاص والتنقيح الذي أجري مؤخرا لسياسة بذل العناية الواجبة. ولذلك سيركز البرنامج الإنمائي، تمشيا مع توصيات التقييم، على مواصلة الجهود التي تنسقها فرقة العمل المعنية بالقطاع الخاص. وقد أنشئت فرقة العمل في شباط/فبراير 2022 لتسريع تنفيذ الالتزام الوارد في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإقامة شراكات مع الحكومات والقطاع الخاص من أجل مواءمة تدفقات رأس المال العام والخاص مع أهداف التنمية المستدامة وتعبئة التمويل على نطاق واسع. وفي إطار الجهود الجارية لتحسين السياسات والأنظمة المتعلقة بإشراك القطاع الخاص، قام البرنامج الإنمائي بالفعل بتحديث سياسته المتعلقة ببذل العناية الواجبة والشراكات مع القطاع الخاص، مما أدى إلى تبسيط

عملية بذل العناية الواجبة؛ ومواءمة مستويات أهمية المخاطر مع سياسة الإدارة المركزية للمخاطر؛ وتمكين وحدات العمل، ولا سيما المكاتب الإقليمية، لأغراض إجراء تقييمات المخاطر؛ وتوضيح عمليات صنع القرار؛ واستحداث عمليات المراقبة المنتظمة والمعاينات العشوائية. وسيضع البرنامج الإنمائي، تمشيا مع هذه التوصية، حلولا لرصد تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة وتقديم توجيهات أوضح لتعزيز ثقافة قائمة على الوعي بالمخاطر داخل البرنامج.

33 - وفي الختام، يرى البرنامج الإنمائي أن التقييم قد مكن الإدارة من بلورة رد من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز القدرات وتوجيه عملية صنع القرار للنهوض بتوفير دعم متكامل ومتسق لتنمية القطاع الخاص يتجاوب صداه مع رؤية البرنامج الإنمائي في هذا الصدد ويسهم في اقتصاد شامل ومراع للبيئة، وهو ما سيؤدي إلى القضاء على الفقر.

خامسا - مستقبل دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتغييرات الهيكلية من خلال إقامة الشراكات مع القطاع الخاص

34 - لقد كان البرنامج الإنمائي رائدا في الاعتراف بالأهمية المتزايدة لإقامة الشراكات مع القطاع الخاص وتسخيرها لإحداث تغييرات هيكلية وتحقيق الأهداف الإنمائية. وتم في هذا السياق تصميم استراتيجية البرنامج الإنمائي لتنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة لجعل الأسواق تعمل وفق ما يخدم أهداف التنمية المستدامة، بالشراكة مع الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات التجارية. وتعطي الاستراتيجية الأولوية للمساواة بين الجنسين والشمول ومبادئ الاقتصاد الأخضر، وتدمج أهداف التنمية المستدامة في عمليات القطاع الخاص الهادفة إلى التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وتشدد الاستراتيجية على الدور الهام للقطاع الخاص في النهوض بخطة عام 2030 وتشجع على اعتماد الأهداف كإطار أساسي لاستراتيجيات القطاع الخاص. وستتوخى البرامج الجديدة الاتساق مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعميم منظور إشراك القطاع الخاص في المبادرات المتخذة على المستوى القطري، مما سيؤدي إلى توسيع نطاق الجهود لتشمل 170 بلدا.

35 - وتلتزم استراتيجية القطاع الخاص على مدى السنوات الثلاث المقبلة بجعل الأسواق تعمل وفق ما يخدم ثلاثة من المطامح الأربعة لخطة البرنامج الاستراتيجية. ويعمل البرنامج الإنمائي مع الشركات ورواد الأعمال وقادة القطاعات للاستفادة من خبراتهم ومواردهم في مساعدة 100 مليون شخص على التخلص من الفقر المتعدد الأبعاد، ودعم حصول 500 مليون شخص على الطاقة النظيفة، وتعزيز ضخ أكثر من تريليون دولار في صورة إنفاق عام واستثمار لرأس المال الخاص في أهداف التنمية المستدامة.

36 - ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الطموحة، سيستفيد البرنامج الإنمائي من الأفكار المستخلصة من التقييم لتعزيز عروضه العالمية لتقديم الخدمات المتعلقة بالقطاع الخاص والتمويل المستدام. وستسعى الشراكات مع القطاع الخاص، تماشيا مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونتائج التقييم، إلى إعطاء الأولوية للمجالات التي يمكن أن يضيف فيها البرنامج قيمة ذات شأن، مثل التحول الأخضر والمؤسسات التي تقودها النساء والرقمنة. وينصب التركيز على تعزيز الأدوات والحلول اللازمة للتحول الأخضر والممارسات الشاملة، لا سيما من أجل الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل غالبية الأعمال

التجارية وفرص العمل على الصعيد العالمي[20]. وتدعم الاستراتيجية هدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتمثل في إقامة اقتصادات شاملة وتستهدف المؤسسات التجارية التي تقودها النساء والتي تمثل ثلث جميع المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في جميع أنحاء العالم[21]. والرقمنة هي عامل تمكين رئيسي في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتوفر فرصا تجارية ومالية جديدة، ومن ثم ستوجه الشراكات نحو مجالات الخدمة الرقمية لأغراض إطلاق مبادرات تعاونية متطلعة إلى المستقبل.

37 - وفي هذا السياق، وفي إطار المطمح الذي تبلغ تكلفته 1 تريليون دولار، يبرهن البرنامج الإنمائي على ما يملكه رأس المال العالمي من طاقات كامنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق قياس الأثر وإدارته من خلال تعبئة أكثر من 137 بليون دولار من رأس المال الخاص. ويعمل البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وجهات تقديم التدريب، على تعزيز قدرة الجهات الفاعلة المالية، بما في ذلك البورصات وصناديق الاستثمار التي تتجاوز أصولها 1,4 تريليون دولار، لمواءمة الاستثمارات مع أهداف التنمية المستدامة. ومن مبادرات البرنامج في هذا الصدد إقامة شراكات مع بورصة تايلند، التي تبلغ قيمة الرسملة السوقية فيها 513 بليون دولار، وهيئة الاشراف على الأوراق المالية في الولايات المتحدة، وهو ما أسفر عن تنظيم دورات تدريبية وإعداد دليل لأهداف التنمية المستدامة للشركات المدرجة في البورصة، بقيمة 82 بليون دولار، للإبلاغ عن مواءمتها لعملياتها مع أهداف التنمية المستدامة.

38 - ويدعم البرنامج الإنمائي أيضا البلدان في صياغة استراتيجيات وطنية لتمويل التنمية المستدامة تركز على تحديد المبادرات التحفيزية، وحشد التمويل من القطاع الخاص، وبناء الشراكات، وتوسيع نطاق آليات التمويل المبتكرة، وتحسين فعالية الموارد المالية. ويتعلق عمل البرنامج الإنمائي على المستوى القطري بخفض المخاطر السياساتية والمؤسسية التي تواجه الاستثمارات الخاصة الطويلة الأجل التي تساعد على تحقيق نتائج أهداف التنمية المستدامة. ويتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بميزة نسبية في قطاع الطاقة تكمن في مساعدة البلدان النامية على الحد من المخاطر التي يتعرض لها استثمار القطاع الخاص، وفق ما يتجلى في الشبكات المصغرة في أفريقيا. وهذا البرنامج الذي يموله مرفق البيئة العالمية ويُنفذ بمعية شركاء مثل بنك التنمية الأفريقي ومعهد روكي ماونتن، يهدف إلى تسخير 650 مليون دولار في صورة تمويل مشترك لدعم مشاريع الشبكات المصغرة في 18 بلدا في أفريقيا، ومن ثم تعزيز التعاون مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

39 - ويهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال النظم الغذائية والزراعية، من خلال رؤية استراتيجية السلع الغذائية والزراعية لعام 2030، إلى توسيع نطاق حافظته الحالية التي تشمل أكثر من 100 بلد وتقدم الدعم فيما يقرب من 500 سياق. وتشمل هذه الحافظة مبادرات بشأن زيادة قدرة النظم الزراعية على الصمود وتوفير الأمن الغذائي لأكثر من 3,7 ملايين شخص في أكثر من 000 1 من المجتمعات المحلية الزراعية المكونة من أصحاب الحيازات الصغيرة في أكثر من 40 بلدا، معظمها من أقل البلدان نموا. وتسعى استراتيجية البرنامج الإنمائي لإشراك القطاع الخاص في نظم السلع الغذائية والزراعية إلى تيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك بالاستعانة بالمكاتب القطرية، وتسهيل الدعم لمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين من خلال مبادرات من قبل مبادرة القيمة خارج سلاسل القيمة

(20) World Bank, Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance (2019).

(21) UN Women, Multi-Country Study on Women-Led MSMEs, with a Focus on Microenterprises (2023), p. 1.

(Value Beyond Value Chains) ومبادرة "من الالتزام إلى العمل" (From Commitment to Action (FC2A))، بالإضافة إلى إعداد بيانات الجدوى والتوسط في إقامة علاقات مع الشركاء الآخرين.

40 - ويتعاون البرنامج الإنمائي مع شركات التأمين على جميع المستويات لاستحداث منتجات تأمين مبتكرة وتوزيع حلول مصممة لتلبية احتياجات السكان الذين يعانون من نقص في الخدمات. ويساهم البرنامج في تحقيق هدف رؤية عام 2025 بشأن الشراكة العالمية لتعزيز القدرة على الصمود المالي من خلال التأمين (InsuResilience Global Partnership Vision 2025) المتمثل في تغطية 150 مليون من المستفيدين الضعفاء بحلول عام 2025. ويطمح البرنامج من خلال ذلك إلى العمل المشترك على إيجاد حلول في مجالي التأمين وتمويل المخاطر في أكثر من 50 بلدا ناميا بحلول عام 2025، وإدماجها في عملية صنع القرار العام، والمساهمة في تحقيق هدف رؤية عام 2025 لتعزيز القدرة على الصمود المالي من خلال التأمين المتمثلة في حماية 500 مليون من الفقراء والضعفاء بحلول عام 2025.

41 - وكما هو معترف به في استراتيجية البرنامج الإنمائي لتنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة، يتنامى زخم هام نحو التغيير يلزم تسخيره استراتيجيا لتحقيق أثر أوسع نطاقا، وإلا فإن التقدم المحرز حتى الآن قد يظل محصورا في زاوية ضيقة من الاقتصاد العالمي[22]. وبالاستفادة من الخبرات الجماعية للقطاع الخاص ومن موارده وقدراته الابتكارية، يمكن أن يدفع البرنامج الإنمائي بعجلة التنمية المستدامة على نطاق عالمي بصورة فعالة. ويتطلب إطلاق هذه الطاقات الكامنة تحديث السياسات، وتعزيز القدرة على التنفيذ المتكامل، وتشجيع المزيد من التعاون بين الوكالات. ويعمل البرنامج الإنمائي بنشاط على التصدي للعقبات وتحديد الفرص لزيادة تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، وسيكون لهذا الرد المقدم من الإدارة إسهام كبير في هذا المسعى. وعلاوة على ذلك، يعتمد نجاح استراتيجية البرنامج الإنمائي بشأن القطاع الخاص اعتمادا كبيرا على استمرار الدعم المقدم من الجهات المانحة للمبادرات على المستويين الكلي والمتوسط. وهذا الدعم لا غنى عنه لتمكين البرنامج الإنمائي من زيادة الفعالية في عمله باعتباره جهة ميسرة للشراكات الرامية إلى تعزيز التغييرات الهيكلية المستدامة.

42 - والأكيد أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ستظل من الآن فصاعدا البوصلة العالمية للعمل الطموح والمُحدث للتحول خدمةً للإنسان والكوكب والازدهار. وسيصبح دور البرنامج الإنمائي في تيسير الشراكات الرامية إلى إحداث تغييرات هيكلية مستدامة أكثر أهمية من أي وقت مضى في تعزيز التنمية المستدامة للجميع، بالنظر إلى ولايته وخبرته ومرونته. ومن ثم فإن البرنامج ملتزم بالتكيف والابتكار لمواجهة التحديات واستغلال الفرص الناشئة التي يوفرها عصر التأثير البشري (الأنثروبوسين).

(22) على سبيل المثال، لم يشكل الاستثمار المؤثر سوى 0,25 في المائة من إجمالي أصول المؤسسات المالية في عام 2021، UNDP، Private Sector Development and Partnership Strategy (2023-2025), p. 8.

المرفق

التوصيات الرئيسية ورد الإدارة

التوصية 1: ينبغي أن يحدد البرنامج الإنمائي الكيفية التي يمكن بها الاستفادة على نحو أفضل من عروضه المتعددة لتقديم الخدمات من أجل تعزيز دعم أكثر تكاملا واتساقا لتنمية القطاع الخاص والتحول الهيكلي.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي تماما هذه التوصية، وسيعزز استراتيجيته لتنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة من خلال صقل نظريته بشأن التغيير عن طريق إجراء مشاورات على الصعيد العالمي. وستشمل هذه العملية إشراك أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والاستفادة من المناقشات الجارية حول عروض خدمات شبكة السياسات العالمية على الصعيدين القطري والإقليمي. وسيتم التركيز على التصدي للتحديات التي تواجهها المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلا عن التعاون مع الشركات الكبرى وشبكة مؤسسات القطاع الخاص. وإضافة إلى ذلك، سيكفل البرنامج الإنمائي اتساق الصياغة في جميع الوثائق والمنتجات المعرفية ذات الصلة لتفادي التصورات التي تفترض عدم الاتساق.				
الإجراء الرئيسي أو الإجراءات الرئيسية	**تاريخ الإنجاز**	**الوحدة أو الوحدات المسؤولة**	**التتبع***	
			حالة التنفيذ	**التعليقات**
1-1 تنظيم مشاورة عالمية واحدة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، والدعوة إلى مشاركة أصحاب المصلحة من القطاع الخاص المشاركين في المبادرات التي تم تسليط الضوء عليها في التقييم والاستفادة من المناقشات الجارية حول عروض خدمات شبكة السياسات العالمية على الصعيدين القطري والإقليمي.	كانون الأول/ ديسمبر 2024	مركز التمويل المستدام/مركز اسطنبول الدولي المعني بدور القطاع الخاص في التنمية بدعم من مركز التمويل المستدام والمكاتب الإقليمية		
2-1 تعديل نظرية التغيير المنقحة لتنمية القطاع الخاص ونشرها.	آذار/ مارس 2025	مركز التمويل المستدام/مركز اسطنبول الدولي المعني بدور القطاع الخاص في التنمية		

التوصية 2: ينبغي للبرنامج الإنمائي، في جميع مشاريعه، بما في ذلك المشاريع التي تركز على دعم سبل العيش، أن يعزز دمج النهج المستندة إلى آليات السوق وتعزيز سلاسل الإمداد والقيمة، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي تماما هذه التوصية التي تتماشى مع تركيز حافظته الحالية على التحول الاقتصادي نحو نظم الطاقة الخفيضة الكربون والحلول القائمة على المناخ والطبيعة التي يحركها السوق. وسيركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز عرضه المتعلق بالتجارة وسلاسل القيمة، وتعزيز التغيير النظمي في ديناميات السوق على المستويات الكلية والمتوسطة والجزئية. وستركز جهود الدعوة على أهمية تحليل السوق من أجل وضع سياسات مستنيرة للمانحين والبلدان المضيفة. وسيتم تعزيز التعاون مع الوكالات المتخصصة، واستكشاف أوجه التآزر مع التوصيات الأخرى، ولا سيما التوصية 4 المتعلقة بالتعاون مع الشركات الكبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم توجيه شامل إلى المكاتب القطرية من أجل الاستخدام الأمثل للموارد بغية تعزيز النتائج على الصعيد القطري.

2-1	استعراض وتعزيز العرض العالمي بشأن التجارة وسلاسل القيمة من خلال توفير مبادئ توجيهية بشأن كيفية دمج النهج المستندة إلى آليات السوق وتعزيز سلاسل الإمداد والقيمة في مبادرات تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك دمج أدوات تحليل السوق ومصادر الاستعلامات عن السوق في عروض مركز التمويل المستدام والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.	تشرين الأول/ أكتوبر 2024	مركز التمويل المستدام/مركز اسطنبول الدولي المعني بدور القطاع الخاص في التنمية والنمو الشامل		
2-2	تقديم الدعم للبلدان على نطاق مكتبين إقليميين على الأقل من خلال العرض المعزز بشأن التجارة وسلاسل القيمة.	نيسان/ أبريل 2025	مركز التمويل المستدام/مركز اسطنبول الدولي المعني بدور القطاع الخاص في التنمية والنمو الشامل		

التوصية 3: ينبغي أن تعزز المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي دعم البرنامج لتنمية القطاع الخاص والتحول الهيكلي عن طريق التركيز على القطاعات التي يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في الحد من الفقر وبناء اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة.

رد الإدارة:

يقبل البرنامج الإنمائي تماما التوصية 3، ويلتزم بتعزيز دعمه للتحول الهيكلي وتنمية القطاع الخاص، ولا سيما في القطاعات المحورية من أجل الحد من الفقر وبناء اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة. ويوجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا جهوده نحو التأثير على السياسات المطبقة على المستوى الكلي التي تستهدف القطاعات الحيوية المعنية بالحد من الفقر والاقتصاد الأخضر، مثل الطاقة والاقتصادات القائمة على الطبيعة والأعمال التجارية المملوكة للنساء. لذلك، واستجابة لهذه التوصية، سيتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومات في 40 بلدا لنشر حزمة من الأدوات التحليلية، مثل سيناريو الدفع قدما بأهداف التنمية المستدامة وخرائط المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة، مع تعزيز نشرها والتدريب عليها في جميع المكاتب القطرية. وسيتم استكشاف أوجه التآزر مع التوصية 2، مع إدراج خرائط المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة في المذكرات الإرشادية بهدف تعزيز استخدام النهج المستندة إلى آليات السوق في مبادرات القطاع الخاص.

1-3	طرح مجموعة من الأدوات التحليلية في 40 بلدا، بهدف تمكين الحكومات من اجتياز الظروف الاقتصادية المعقدة وتعزيز التنمية المستدامة (سيناريوهات الدفع قدما بأهداف التنمية المستدامة، وتشخيص النمو، وانبعاثات الكربون، على سبيل المثال).	تموز/ يوليه 2025	مبادرة النمو الشامل، بالتعاون مع فريق تكامل أهداف التنمية المستدامة والأفرقة التابعة لمركز التمويل المستدام والأفرقة المعنية بالطاقة والمناخ والطبيعة		
2-3	انظر الإجراء 2-1. سيتناول الإجراء أيضا كيفية استخدام خرائط المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة لتعزيز استراتيجيات إشراك القطاع الخاص وإقامة شراكات متكاملة.	انظر الإجراء 2-1	انظر الإجراء 2-1		
التوصية 4: ينبغي أن يعزز البرنامج الإنمائي تواصله مع الشركات الكبرى وشبكة المؤسسات التجارية للقطاع الخاص، على كلا الصعيدين العالمي والإقليمي/القطري، لتعزيز إدماج المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سلسلة القيمة العالمية بشروط عادلة وتحقيق التحول الهيكلي للقطاع الخاص على نطاق أوسع.					
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي تماما التوصية 4 التي تسلط الضوء على الواقع المتغير لشراكاته مع الشركات الرائدة على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. وتدفع شراكات من قبيل الشراكة مع شركة سامسونغ للإلكترونيات أهداف التنمية المستدامة نحو التقدم من خلال مبادرات مثل تطبيق الهواتف المحمولة للأهداف العالمية (Samsung Global Goals)، المثبت مسبقا على جميع أجهزة غلالاكسي المحمولة. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا مع رابطات وتحالفات القطاع الخاص، مثل غرفة التجارة الدولية. واستجابة لهذه التوصية ولتعزيز التعاون مع الشركات الكبرى، سيعزز البرنامج الإنمائي القدرات عن طريق التحليل وتقديم التوجيه بشأن تحسين الحوار مع أصحاب المصلحة، بما يتماشى مع الجهود الجارية لتوسيع نطاق الشراكات مع القطاع الخاص من خلال نهج مبتكرة.					
1-4	إعداد مذكرة توجيهية بشأن تحسين التعاون مع كبريات الشركات وشبكة مؤسسات القطاع الخاص (بما في ذلك غرف التجارة ورابطات الأعمال التجارية)، على الصعيدين العالمي والإقليمي/القطري على حد سواء، استنادا إلى مشاورات تُجرى مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وسيسترشد هذا العمل بأفضل الممارسات والدروس المستفادة من التجارب المماثلة السابقة، مثل استراتيجية السلع الغذائية والزراعية ودعوة المؤسسات التجارية إلى العمل.	كانون الأول/ ديسمبر 2024	مركز التمويل المستدام ومكتب العلاقات الخارجية والتوعية		

التوصية 5: ينبغي أن ينظر البرنامج الإنمائي بصورة شاملة في جميع العوامل التي تؤثر على قرارات المستثمرين بدعم الشركات الخاصة في البلدان النامية وأن يركز على العوامل الأكثر انسجاما مع قدراته ومزاياه النسبية.					
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي تماما هذه التوصية، ويسلم بما خلص إليه التقييم فيما يتعلق بدوره في بث الثقة في الأسواق والحد من مخاطر الاستثمارات في القطاعات التي لها الأولوية في الاستفادة من الحلول الستة التي ابتكرها البرنامج. وسيقوم البرنامج، استجابة لهذه التوصية، بتحديث عرضه بشأن توفير التمويل الخاص ومواءمة أساليب تسيير الأعمال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسيتعاون مع مؤسسات تمويل التنمية والمستثمرين لمواءمة تدفقات التمويل مع الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.					
5-1	تحديث عرض توفير التمويل الخاص ومواءمة أساليب تسيير الأعمال لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع اثنتين على الأقل من المؤسسات أو جهات الاستثمار المعنية بتمويل التنمية.	شباط/ فبراير 2025	مركز التمويل المستدام بالاشتراك مع مركز اسطنبول الدولي المعني بدور القطاع الخاص في التنمية		
التوصية 6: ينبغي أن يضع البرنامج الإنمائي الصيغة النهائية للتغييرات في سياساته وأنظمته، استنادا إلى توصيات فرقة العمل الداخلية التابعة له المعنية بالقطاع الخاص.					
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي تماما هذه التوصية، ويقر باعتراف التقييم بالجهود الجارية لتحديد مكامن الصعوبة وتعزيز إطار السياسات الداخلية، بما في ذلك التنقيح الأخير لسياسته المتعلقة ببذل العناية الواجبة والشراكات مع القطاع الخاص والتوجيهات. وتستفيد استجابة البرنامج الإنمائي لهذه التوصية من الإجراءات التي تنسقها فرقة العمل المعنية بالقطاع الخاص التي أنشئت في شباط/فبراير 2022، للنهوض بإقامة الشراكات مع القطاع الخاص بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستركز الجهود على وضع حلول لرصد تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة وتوفير إرشادات أوضح للموظفين من أجل تعزيز ثقافة تنظيمية تقوم على الوعي بالمخاطر، بما يتماشى مع الجوانب الرئيسية للتوصية.					
6-1	وضع إرشادات لدعم وحدات الأعمال في إجراء "معاينات عشوائية" لمراقبة العملية وكذلك نتائج العناية الواجبة المبذولة.	كانون الأول/ ديسمبر 2024	مكتب السياسات ودعم البرامج/الفريق المعني بتحقيق فعالية التنمية ومكتب العلاقات الخارجية والتوعية		

2-6	استكمال تنفيذ المنصة الرقمية المعنية ببذل العناية الواجبة بشأن القطاع الخاص في المرحلة التالية من مشروع تخطيط موارد المؤسسة (كوانتوم بلس) لزيادة تبسيط العملية بالتزامن مع عمل المنصة كمستودع رقمي عالمي لجهود العناية الواجبة المبذولة لتوجيه الشراكات الحالية وكذلك تلك التي هي في طور التكوين.	كانون الأول/ديسمبر 2024	مكتب السياسات ودعم البرامج/الفريق المعني بتحقيق فعالية التنمية بدعم من مكتب الخدمات الإدارية والمكاتب الإقليمية		
3-6	تحديث مجموعة أدوات تعبئة موارد القطاع الخاص الحالية لضمان إعداد برنامج تعليمي تفاعلي يزود الموظفين بإرشادات واضحة بشأن السياسات والإجراءات المتعلقة بإشراك القطاع الخاص، مع تسليط الضوء على التحديثات وأفضل الممارسات، تماشيا مع أحدث المستجدات الواردة من فرقة العمل المعنية بالقطاع الخاص.	كانون الأول/ديسمبر 2024	مكتب العلاقات الخارجية والتوعية بالاشتراك مع مركز التمويل المستدام، ومدخلات من الفريق المعني بتحقيق الفعالية		

* يجري تتبّع حالة التنفيذ في مركز الموارد التقييمية.